

التجار يسألون كيف نحمي أنفسنا من ابتزاز مراقبي التموين والرد: لا يوجد محل بدمشق إلا وفيه مخالفة

في ندوة الأربعاء التجاري.. مكاشفات واعترافات؛



إرمان محفوظ

ركزت معظم مداخلات التجار خلال ندوة الأربعاء التجاري التي استضافتها غرفة تجارة دمشق بحضور مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية علي عقل والخبيب ومدير الأسعار في الوزارة علي عقل ونوس، على عدة مواضيع أبرزها كيفية حماية التاجر من مراقبي التموين الذين لا يلتزمون بالقانون ويبتزون التجار ويأخذون منه رشوة بالإضافة لموضوع ارتفاع الأسعار في صالات السورية والتي تعتبر أعلى من الأسعار في السوق وعدم تنظيم ضبوط بحق المخالفين، وعلى موضوع إلغاء عقوبة الحبس للتاجر المخالف والاستعاضة عنها برفع الغرامة المالية بحقه وأن المخالفات تفرض فقط على القطاع الخاص ولا تفرض على القطاع العام وضرورة أن تكون غرفة التجارة ممثلة ضمن لجان تعديل القوانين. وفي معرض الرد على المداخلات أوضح الخبيب أن هناك ضبوطاً عديدة نزلت بحق مخالفين في السورية للتجارة.

وأشار إلى أنه لم يكن هناك لجنة تعديل القوانين لم يكن فيها أعضاء من غرفة التجارة والصناعة. وأشار الخبيب إلى أنه مع تخفيض عقوبة التجار المخالفين، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهو ما لا يفيدهم. وأضاف الخبيب أن مراقبة الأسعار أصبحت أكثر صرامة، وهو ما لا يفيدهم. وأشار الخبيب إلى أنه مع تخفيض عقوبة التجار المخالفين، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهو ما لا يفيدهم. وأضاف الخبيب أن مراقبة الأسعار أصبحت أكثر صرامة، وهو ما لا يفيدهم.

وأوضح أن دور حماية المستهلك بالأساس والعمل الرئيسي لها تحقيق الأمن الغذائي من الناحية الصحية ومن ناحية وفرة المواد وأسبابها ومعالجة أسبابها، لكن البعض يظن أن عمل حماية المستهلك الأسعار التي تعتبر جزءاً أساسياً ومهماً وتم شريحة كبرى من المواطنين. وبين أن دور حماية المستهلك راقبي بالدرجة الأولى على مواصفات المواد الغذائية وغير الغذائية، لافتاً إلى أن المواد غير الغذائية أحياناً تكون مهمة وخطيرة أكثر من المواد الغذائية، مضافاً على سبيل المثال زيوت السيارات وما أكثر الغش فيها وتناجها السلبية خطيرة على محركات السيارات وتؤدي إلى حدوث حوادث سير إضافة لغش العدد الصناعي والكهربائية وغيرها. ولفت إلى أنه لو كان كل تاجر يبيع ضمن المواصفة التي اشتري بها فهذا الأمر سيكون مرجحاً للجميع، منوهاً بضرورة أن يبيع التاجر بالأسعار المطابق للمواصفة التي

اشترى بها وهذا يريح التاجر والمستهلك والمراقب في حماية المستهلك. وأكد أن الأهم والأخطر والمتابع من الجميع هو مخالفات المواد الغذائية، وبيننا وبين المخالف بالمواد الغذائية القانون، لافتاً إلى أنه خلال الأسبوع الماضي تم ضبط شخص يقوم ببيع بقرعة نافقة ويريد أن يبيعها للناس وهذا أمر مفاجئ وغير مرض لأحد. وأوضح أنه ليس كل المخالفات الغذائية ضارة وفي بعض الأحيان يكون هناك مادة غذائية مخالفة لكنها صالحة للاستهلاك البشري وهذه المخالفة لا تعامل كما تعامل مادة مخالفة بالصحة العامة، فبلى سبيل المثال يتم شراء زيت نوع أول وبعد التحليل يتبين أنه نوع ثان. ولفت إلى أننا كثيراً ما نسمح بأن اللبنة على سبيل المثال تحتوي على مادة السبيداج ونشاء وهذا الأمر يمكن أن يكون موجوداً كثيراً. وأشار إلى أنه عندما يتم ضبط مواد منتهية

٢١ بالمئة نسبة تنفيذ الموازنة المستقلة لعام ٢٠٢٠ في مدينة طرطوس مدير يقترح رفع الحد الأدنى لتصديق العقود في المحافظات إلى ٥٠٠ مليون ليرة



إيهتم يحيى محمد

ذكرنا في مادة سابقة أن نسب تنفيذ الموازنة المستقلة لعام ٢٠٢٠ الماضي لمجلس المدن الستة في محافظة طرطوس كانت متدنية جداً وفق ما ورد في تقرير عضو المكتب التنفيذي المختص المقدم لدورة مجلس المحافظة التي انعقدت منتصف شهر كانون الثاني الماضي وتساءلنا عن أسباب هذا التدهور ولإسبام أن المبالغ المالية لمشروع الموازنة المستقلة في كل مدينة متوافرة في حسابات مجالسها ونشرنا وجهتي نظر مجلسي مدينتي بانجاس والقدموس بشكل يتكافأ للأسباب وفي مادة اليوم نتوقف عند إجابة مجلس مدينة طرطوس التي لم تتجاوز نسبة التنفيذ في مشاريع موازنته المستقلة ٢١ بالمئة خلال العام الماضي.

يقول المهندس حسان حسن مدير الشؤون الفنية في مجلس المدينة إن مشاريع الموازنة المستقلة العائدة لمجلس مدينة طرطوس منجزة مالياً باستثناء العقد رقم ٢٠٧ لعام ٢٠١٩ والمبرم مع مؤسسة الإسكان العسكري فرع طرطوس والمضمّن تهذيب مجرى نهر الغففة حيث تم تخصيص مبلغ ٨٠٠ مليون ليرة سورية (معونة وزارية) لعامين ٢٠٢٠-٢٠٢١ وهي مدت تنفيذ المشروع وتم تسليم موقع العمل بتاريخ

بتنفيذ طرق جديدة في مقبرة طرطوس الموحدة حيث تم إعطاء أمر المباشرة في السادس عشر من تشرين الثاني الماضي وبالتالي لم يتم تنظيم كشوف مالية لعام ٢٠٢٠ وذلك بسبب بدء موسم الأمطار وحدث وردت الإعانة المالية في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠. وأضاف حسن: إن انخفاض نسبة التنفيذ عائد إلى كون القيمة العظمى مخصصة للعقد رقم ٢٠٧/٢٠١٩ لعام ٢٠١٩ (تهذيب مجرى نهر الغففة) وهي مخصصة لعامين ولم يتم تنفيذ سوى كشف مالي وحيد. وعن مقترحات المدينة لتدارك ما حصل وتنفيذ موازنة العام الجاري بنسبة مرتفعة أوضح حسن أنه يقترح رفع الحد الأدنى لتصديق العقود من السلطة المحلية ليصبح خمسمئة مليون ليرة والتخفيف من الروتين وتفعيل الامركزية الإدارية.

سعر الحليب يخضع للعرض والطلب وليس لسعر الصرف



عبد المنعم مسعود

ناهز سعر كيلوغرام الحليب ١٣٠٠ ل.س وزاد سعر الحليب المحلي على ذلك مئة ليرة وارتفع معه سعر اللبن ليستقر عند ١٥٠٠ ليرة في حده الأعلى وعند ألف ليرة في حده الأدنى وارتفعت أسعار اللبن المبستر وقبلة الحليب المحلي وذلك وفقاً لحجم العبوة حيث وصل نصف الكيلوغرام من اللبن المبستر إلى ألفي ليرة.

ارتفاع أسعار الحليب لم يكن الوحيد فقد زاد معه ارتفاعاً في أسعار الألبان وفقاً لما يؤكد رئيس الجمعية الخريفية للألبان والأجبان عبد الرحمن الصعدي مبيناً أن سعر الجبن البلدي وصل إلى ٤ آلاف ليرة والشلال إلى ٧ آلاف والتكوي إلى ٤٨٠٠ واللبن بين ألف ومئة ليرة. ويوضح الصعدي في تصريح له «الوطن» أن تجارة الحليب تخضع للعرض والطلب ولا تخضع لسعر الصرف الذي يتأثر به سعر العلف ومستزمات الإنتاج، متابعاً إن المادة متوافرة لكنها ليست في متناول الجميع ففي بداية العام كان سعر

الكيلوغرام من أرض المزرعة عند ٦٥٠ ليرة والآن أصبح ٧٥٠ ليرة مؤكداً أن سعر العلف ارتفع خلال هذه الفترة من ٨٠٠ ليرة ليصبح ٩٠٠ ليرة.

وفقاً للصعدي فإن حليب البويرة رديف وأساس في صناعة الأجبان والألبان علماً أن حليب البويرة سعره غال يوازى سعر الحليب الخام مؤكداً أن استخدام مادة

النشا في صناعة مشتقات الحليب ممنوع والبعض يستخدمه كمادة رافعة للقوام. ويعتقد الصعدي أن الارتفاع في الأسعار أصبح مخيفاً لأنها تفوق قدرات المستهلك

بأضعاف مضاعفة كاشفاً عن قرب صدور نشرة تسعير جديدة للألبان والأجبان خلال الفترة القادمة وذلك بعد مناقشتها مع التموين بانتظار أن تبدي المحافظة رأيها مؤكداً أن ما تم وضعه من أسعار أقل من أسعار السوق.

وحول وجود الألبان وأجبان بأقل من الأسعار التي ذكرها يوضح الصعدي أن البعض يقوم عن طريق آلة تسمى الفرازة بسحب دسم الحليب أو الكريما حيث إن كل كيلوغرام منه يتراوح سعره بين ١٢ إلى ١٥ ألف ليرة ليعيه لحال الحلويات أي إن كل مئة كيلوغرام من الحليب يكون سعرها في أرض المزرعة ٧٥ ألف ليرة وهي تعطي حوالي ٥٠ كغ كريما وسعرها يتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ ألفاً وهي تقارب سعر مئة كيلوغرام من الحليب حيث لا يتم بيعه كحليب وإنما كلين ويسعر ٧٥٠ ليرة للعبوة زنة ٨٠٠ غرام والمستهلك يشتريه لأنه رخيص والتاجر يبيع بذلك أكثر مما يستحق. ويرى الصعدي أن وجود أسعار مادة اللبنة أقل من ٣٦٠٠ لكاملة الدسم و ٣٢٠٠ لنصف الدسم و ٢٨٠٠ للخالية من الدسم يعني حكماً أن هناك غشاً وأن اللبنة مصنوعة من حليب بويرة وحليب خالي الدسم ونشاً.

أسعار المستلزمات الزراعية غالية وبلا فعالية..!

٩٠ بالمئة من الأدوية مهربة ومشكوك فيها.. وقد تشكل عامل ضغط على الاستمرار بالإنتاج

كشوت؛

ما يحدث غير معقول

رئيس الزراعات

الحماية؛ عتبنا كبير على

وزير الزراعة وندعوهم

لسماع همومنا



طلال ماضي

الأشجار به ٤ ألف ليرة، والمنشأة نوع مقبول ٤٠ ألف ليرة، وفن كيس السواد ١٥٠٠ ليرة، وسعر الفلبنة جديدة قاضية ١٠٠٠ ليرة، وأجرة ساعة الفلاحة ١٥ ألف ليرة، وليتر المازوت الحر ١٢٠٠ ليرة، وأجرة الرشاة الواحدة عبر الطيارة للقمح على كل تكتة ١٠ آلاف ليرة.

والنسبة إلى أسعار البذار التي تسعر وفق سعر الصنف بين المزارع وسام نصر أن سعر ظرف بذار البندورة ثابت على ١٢٠ دولاراً ويتم حسابه على سعر الصرف في السوق السوداء، والدفع بالبردة السورية مع رشاة بهارات، وظرف بذار الفلبنة ١٠٠٠ دولار والبنادجان ٧٠ دولاراً والتسعير على ليرة.

وقال عثمان إن ٩٠ بالمئة من الأدوية الموجودة في الصيدليات تهرب وغير معروفة المنشأ، أو درجة الغالبية، وحتى البذار تأتي إلى سورية من الأردن دون اختبار جودتها، وحتى الفلاح بعد الارتفاعات المتتالية في أسعار المستلزمات الزراعية رفع أسعار هذه الأسعار الجديدة من شأنها رفع أسعار الخضراوات في الأسواق خلال المواسم الباردة

وهو لم يسمع عن رئيس لجنة الزراعات المحمية في الاتحاد شفيق عثمان الذي يحمل العتب الكبير على وزير الزراعة لعدم اجتماعه باللجنة وسماعه لتسديد ديونه. وسأل عثمان عن سبب التغاضي عن تجار سوق

الكهرباء شبه غائبة في درعا المحطات التي تعمل على الفيول ليست ذات كفاءة

عبد الهادي شباط

عشرات الشكاوى وصلت لجريدة «الوطن» حول تردّي حال الكهرباء لجهة ساعات وبرامج التقنين والحماية الترددية المطبقة في الكثير من المناطق والتي تتسبب بأعطال وضرب للمواطنين.

وللتوسع في الموضوع اتصلت «الوطن» مع مدير عام شركة كهرباء درعا هاني المسألة الذي بين أن حاجة المحافظة من الكهرباء تصل إلى ٣٥٠ ميغاواط بينما ما يصل إليها حالياً هو ٧٥ ميغاواط وهو لا يكفي الحد الأدنى من احتياجات المحافظة، مبيناً أنه تتمكن شركة كهرباء درعا من الالتزام ببرنامج التقنين المعلن في المحافظة ٥ ساعات قطع وساعة كهرباء تحتاج المحافظة نحو ٩٠ ميغاواط غير متاح حالياً

والدليل حتى الساعة المقرر أن تصل فيها الكهرباء لا يمكن تنفيذها بشكل كامل وجيد وعن الحماية الترددية بين أن اختيار أماكن الحماية الترددية على الشبكات الكهربائية يتم عبر الوزارة ولكن يتم طلب بيان حول المحولات في كل محافظة لمعرفة أين يمكن تطبيق الحماية الترددية مع استثناء مناطق الأحمال الاستراتيجية (مضخات المياه، مشافي غيرها) تعفى من تطبيق الحماية الترددية لضمان تأمين الخدمات.

واعتبر أن حالة العطب تسهم في رفع معدلات الطلب على الكهرباء وخاصة في الأيام الباردة حيث يتجه الكثير من المواطنين للتدفئة على الكهرباء والتوسع في استخداماتها في تسخين المياه والطبخ وغيرها وهي حالة عامة لدى المواطنين. وفي وزارة الكهرباء لا جديد بعد ما تم التصريح به في المؤتمر الصحفي الذي عقده الوزير مع الإعلام مؤخراً حيث تعديلات من مادي الغاز والفيول هي الحكم وبعد أن تراجع معدل التوريدات من الغاز إلى نحو ٨ ملايين متر مكعب بات من الصعب تأمين الكثير من الكهرباء وليس هناك قدرة على تطبيق برامج التقنين التي كانت سائدة خلال الفترة الماضية.

بينما في مسؤول في الوزارة أنه سيتم بحث التوريدات التي تصل للمحافظات وإعادة النظر فيها إلا أنه بالمعوم هناك تراجع في توريدات الكهرباء لمختلف المحافظات مبيناً أن الوزارة تعمل على كل الخيارات الممكنة لتأمين حوامل الطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء، ومنها أن هناك تحويلاً على بعض الآبار التي يتم العمل على حفرها وتجهيزها لاستخراج الغاز بحيث وصل العمل في بعضها مراحلها الأخيرة وهو ما يدعم توريدات مادة الغاز التي تمثل أكثر من ٧٠٪ من حوامل الطاقة التي تعتمد عليها محطات توليد الكهرباء العاملة حالياً، إضافة إلى عمل جاري على إعادة تأهيل محطات التوليد البخارية التي تعمل على مادة الفيول رغم عدم كفاءتها لجهة انخفاض الجودي منها مقارنة مع التوليد عبر المحطات التي تعمل على الغاز إضافة لعدم ثبات واستقرار عمليات التوليد فيها والتي لا تتعدى ٥٠٪ من حجم استطاعتها.